

تقرير لجنة البرنامج والميزانية والإدارة التابعة للمجلس التنفيذي

١- عُقد الاجتماع السابع والعشرون للجنة البرنامج والميزانية والإدارة التابعة للمجلس التنفيذي في جنيف يومي ١٨ و ١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨ برئاسة الدكتور ستيفارت جيسامين (نيوزيلندا)^١ واعتمدت اللجنة جدول أعمالها.^٢

البند ٢ تقرير لجنة الخبراء الاستشاريين المستقلة في مجال المراقبة (الوثيقة EBPBAC27/2)

٢- شكرت اللجنة رئيس لجنة الخبراء الاستشاريين المستقلة في مجال المراقبة على تقديم تقريرها وأحاطت علماً بالملاحظات الإيجابية الكثيرة الواردة فيه، ومنها تلك المتعلقة بالتقدم الباعث على التشجيع والمُحرز في مجال إدارة المخاطر والاستمرار في تحسين تنفيذ توصيات مراجعة الحسابات الداخلية والخارجية. كما أعربت لجنة الخبراء الاستشاريين المستقلة عقب زيارتها للمكتب الإقليمي لإقليم شرق المتوسط، عن تقديرها لهيكل الامتثال المتين الموضوع موضع التنفيذ في الإقليم برغم ما يجابهه من تعقيدات سياسية وبيئة صعبة تعاني فيها بلدان عديدة من طوارئ طويلة الأمد.

٣- وأبرزت اللجنة أثناء مناقشتها بعض المجالات التي يتعين تحسينها - فيما يخص عملية إدارة المخاطر - التي يلزم مواصلة دمجها في دورة التخطيط بالمنظمة، ورُحِّبَت بإجراء استعراض خارجي رفيع المستوى لعملية إدارة المخاطر. وإضافة إلى ذلك، أعربت اللجنة عن قلقها إزاء مدى فعالية ضوابط الرقابة عموماً في مجال إدارة شؤون الموردين التي لا تبعث حالياً على الرضا، وأكدت من جديد ضرورة تمويل برنامج المنظمة للطوارئ الصحية تمويلاً مستداماً وقابلاً للتنبؤ على مدى عدة سنوات. وشددت اللجنة على أهمية وضع خطة قوية لإدارة المشاريع وإرشادات بشأن تنفيذ إطار المشاركة مع الجهات الفاعلة غير الدول. واقترحت بعض الدول الأعضاء أن تنظر لجنة الخبراء الاستشاريين المستقلة في إدراج استعراض للتوصيات الواردة في تقاريرها السابقة التي مازالت مفتوحة. ومن شأن الدول الأعضاء أن ترحّب تحديداً بما تسديه لجنة الخبراء الاستشاريين المستقلة من مشورة بشأن خطة الانتقال في مجال شلل الأطفال، وخصوصاً الأثر الذي يُحتمل أن تخلّفه على البلدان التي تتصدى لشلل الأطفال.

٤- وأقرّت الأمانة بأهمية توصيات لجنة الخبراء الاستشاريين المستقلة، بما فيها توصياتها المتعلقة بتحسين نظم إدارة المخاطر والاستعراضات القطرية الوظيفية، وبوضع إجراءات واضحة تفي بالغرض المعدة لأجله في ميدان إدارة الأعمال. وأكدت المكاتب الإقليمية التنفيذ الجاري للتوصيات الواردة في التقارير السابقة للجنة الخبراء الاستشاريين المستقلة، واقترحت تحليل التقارير التي أعدتها اللجنة عن زياراتها للمكاتب الإقليمية الثلاثة من أجل

١ قائمة المشاركين متاحة في الوثيقة EBPBAC27/DIV.1/1 (بالإنكليزية).

٢ الوثيقة EBPBAC27/1 Rev.1.

تحديد أفضل الممارسات المُتبعة في التنفيذ على نطاق أوسع. كما طمأنت الأمانة اللجنة إلى أنها عاكفة على بذل قصارى جهدها لمعالجة مسألة توفير الموارد اللازمة لإدارة شؤون الموردين.

وأحاطت اللجنة علماً بتقرير لجنة الخبراء الاستشاريين المستقلة في مجال المراقبة.

البند ٣ من جدول الأعمال مسودة برنامج العمل العام الثالث عشر ٢٠١٩-٢٠٢٣ (الوثائق م٣/١٤٢ وم٣/١٤٢ إضافة ٣ وم٣/١٤٢ إضافة ٢)

٥- ناقشت اللجنة الجوانب المالية والبرمجية من مسودة برنامج العمل العام الثالث عشر ٢٠١٩-٢٠٢٣ (مسودة برنامج العمل العام)، ولاحظت أن أهدافها تتماشى تماماً مع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. لذا، فإن من شأن مسودة برنامج العمل العام أن تضع الأمانة في موقف يمكنها من تزويد الدول الأعضاء بالدعم اللازم لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، ولاسيما التغطية الصحية الشاملة. ورحبت اللجنة بالوثيقة المُنفّحة ولاحظت أنها كوّنت فهماً أعمق لمسودة برنامج العمل العام.

٦- وأجرت اللجنة مناقشة مستفيضة للتقديرات المالية المقدمة من الأمانة، وأعربت عن قلقها حيال المخاطر المُتمثلة في عدم اجتذاب ما يكفي من التمويل لتلبية المتطلبات الجديدة. ولاحظت اللجنة أنه رغم أن برنامج العمل العام ينبغي أن يكون طموحاً، فإن الميزانيات البرمجية التي يشملها لا بد أن تكون واقعية. وطلبت اللجنة مزيداً من الإيضاح بشأن العديد من القضايا الرئيسية التالية: (١) مدى واقعية وضع التغطية المالية فيما يتعلق بجمع الأموال؛ (٢) طبيعة المشاريع الخاصة المُنفّذة في إطار المكوّن القابل للتوسّع؛ (٣) الآثار المترتبة على التحولات التنظيمية في الميزانية، والأثر الذي ستخلفه تلك التحولات على العمل في مجال وضع القواعد؛ (٤) الكيفية التي ستُبَلِّغ بها الغاية المحددة بنسبة ٥٪ في مجال الكفاءة؛ (٥) ما إذا كانت الأمانة قد نظرت في تخطيط السيناريوهات؛ (٦) أثر عملية الانتقال في مجال شلل الأطفال على الموارد البشرية والمالية. وناقشت اللجنة الوظائف الأساسية للصحة العمومية على الصعيد القطري التي يُحسب حسابها حالياً في الميزانية وتُمَوَّل من المبادرة العالمية لاستئصال شلل الأطفال، مثل التردد والتمنيع، واتفقت على ضرورة صون بعض تلك القدرات، حتى إن أُبديت شواغل بشأن التوقعات المتعلقة بتمويلها.

٧- ولم تناقش اللجنة مضمون مسودة برنامج العمل العام بتفصيل كبير، ولكن فيما يلي نقاط أُثيرت لغرض مواصلة مناقشتها في دورة المجلس التنفيذي المقبلة: تعميم مراعاة المنظور الجنساني؛ والتغطية الصحية الشاملة؛ والاستفادة من أوجه المرونة الواردة في الاتفاق المتعلق بالجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية (اتفاق التريبس) على النحو المسلّم به في إعلان الدوحة بشأن اتفاق التريبس والصحة العمومية (٢٠٠١)؛ ونقل التكنولوجيا.

٨- ورداً على ذلك، أكدت الأمانة مجدداً أن الموافقة على مسودة برنامج العمل العام لم تتضمن الموافقة على التقديرات المالية، واقترحت أن وضع الاستراتيجية اللازمة يمثل الخطوة الأولى الحاسمة على هذا الطريق والأساس الذي يُستند إليه في وضع استراتيجية متينة لجمع الأموال، وشددت على التزامها بتحقيق الغاية المحددة في مجال الكفاءة وإعادة تخصيص الموارد. وأوضحت الأمانة أن المشاريع الخاصة هي مشاريع غير متوقعة يُضطلع بتنفيذها أساساً على المستوى القطري تلبية لما يُقدّم من طلبات عاجلة من الدول الأعضاء أو المنظمات الشريكة من أجل تيسير الاضطلاع بتنفيذ الأنشطة، وأن تلك المشاريع متماشية تماماً مع الهيكل الهرمي لنتائج المنظمة. وأكدت الأمانة أنه سيُعرض إطار شروط مناسب جنباً إلى جنب مع الميزانية البرمجية المُقترحة للثلاثية ٢٠٢٠-٢٠٢١ ضماناً لئلا يُستخدم المكوّن المُقترح القابل للتوسّع للتحايل على الحدود القصوى للميزانية الاستراتيجية التي اعتمدها جمعية الصحة. كما أكدت الأمانة من جديد أن من شأن الميزانية البرمجية المُقترحة للثلاثية ٢٠٢٠-٢٠٢١ التي ستراعي نتائج الاستراتيجية الجديدة لتعبئة الموارد، أن تظل ميزانية واقعية ومتماشية مع الممارسات المُتبعة مؤخراً.

٩- وناقشت اللجنة المُقترح المقدم بشأن تمديد فترة مسودة برنامج العمل العام حتى عام ٢٠٢٥ من أجل مواعمتها مع سائر العمليات ذات الصلة المُصطلح بها في منظومة الأمم المتحدة. ولاحظت الأمانة أن من شأن إجراء استعراض للنتائج في عام ٢٠٢٣ أن يأتي في مرحلة ملائمة تتوسط الفترة المؤدية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وأن من شأن اتخاذ القرار المتعلق بتمديد فترة المسودة لاحقاً أن يوفّر المرونة اللازمة.

١٠- وقدمت الأمانة معلومات مُحدّثة عن التقدم المُحرز في العمل الجاري إنجازه على قدم وساق بشأن المقاييس والقياسات، والذي شمل الدعم المقدم من فريق الخبراء المرجعي فيما يتعلق بما يلي: الهدف المُحدّد بشأن "المليارات الثلاثة من السكان"؛ وإطار الأثر والمساءلة لتحديد إسهامات الأمانة؛ ومواءمة الحصائل وغايات الأثر مع ما هو مُحدّد منها في أهداف التنمية المستدامة وقرارات جمعية الصحة.

١١- وفيما يخص قضية المساءلة، فقد طمأنت الأمانة اللجنة إلى أن تحسين النموذج القطري هو المحور الأساسي لتركيز برنامج العمل بشأن التحوّل.

١٢- ورداً على مقترح قُدّم أثناء المناقشة، اتفق المدير العام على أن من شأن الإشارة إلى فريق السياسات العالمية في مسودة برنامج العمل العام الثالث عشر ٢٠١٩-٢٠٢٣ أن تُعاد صياغتها لكي تجسّد الطابع الاستشاري لتلك الهيئة.

وأوصت اللجنة بضرورة أن يواصل المجلس التنفيذي في دورته الثانية والأربعين بعد المائة مناقشة مسودة برنامج العمل العام الثالث عشر ٢٠١٩-٢٠٢٣، جنباً إلى جنب مع مشروع القرار المتعلق بها والوارد في الوثيقة م ت ١٤٢/٣ إضافة ١.

البند ٤ من جدول الأعمال الاستراتيجية وخطة التنفيذ لتحقيق القيمة مقابل المال في منظمة الصحة العالمية (الوثيقة م ت ١٤٢/٧ تنقيح ١)

١٣- رحبت اللجنة بنهج تحقيق القيمة مقابل المال وأعربت عن تقديرها للالتزام بزيادة الفعالية وتحقيق الوفورات في التكاليف. وكان ذلك متمشياً مع الجهود المبذولة لتحقيق نسبة ٥٪ من الوفورات الناجمة عن الكفاءة في القطاع الأساسي من الميزانية. وأشارت الأمانة إلى أن مفهوم القيمة مقابل المال أوسع نطاقاً بكثير من أوجه الفعالية والوفورات في التكاليف، إذ إنه يتمثل في الارتقاء بالأهمية الجوهرية للأثر والحصائل لتجاوز المخرجات والعمليات.

١٤- وفيما يتعلق بالوفورات في التكاليف وأوجه الفعالية، وافقت الدول الأعضاء على أنها أهداف مهمّة، ولكنها ذكّرت الأمانة بأن جودة تقديم البرامج، بما في ذلك العمل الخاص بوضع القواعد والمعايير، ينبغي أن تشكّل المحور الرئيسي لتركيز المنظمة. ورحبت اللجنة بالتزام المنظمة بالإنصاف والأخلاقيات - فضلاً على الاقتصاد والفعالية والكفاءة - وأشارت إلى أن مفهوم القيمة مقابل المال ينبغي أن ينطبق على الموارد المالية والبشرية للمنظمة سواءً بسواء. ومع ذلك، فقد أشارت إلى القلق الذي أعربت عنه لجنة الخبراء الاستشاريين المستقلة في مجال المراقبة، بشأن المبالغة في إضفاء الصبغة المؤسسية على نهج القيمة مقابل المال، وشاطرتها هذا القلق.

١٥- وكان هناك اقتراح بالنظر في مراجعة التخصيص الحالي للموارد على نطاق مستويات المنظمة الثلاثة في سبيل تعظيم أوجه الفعالية في استخدام الموارد المتاحة.

١٦- ووافقت الأمانة على ذلك وأشارت إلى أن مفهوم القيمة مقابل المال يُعنى في المقام الأول بالاستخدام الأمثل للموارد المتاحة في سبيل تحقيق أكبر قدر من الأثر الإنمائي المستدام. وكان هناك اتفاق على أن تنفيذ نهج القيمة مقابل المال ينبغي أن يصحبه تعزيز المساءلة.

١٧- وأكدت الأمانة أن نهج القيمة مقابل المال يشكّل تحولاً في ثقافة المنظمة. وبرنامج العمل العام الثالث عشر بتركيزه على الآثار والحاصلات والنتائج القابلة للقياس، يمثل محور هذا التغيير، حيث إنه لا يجعل جهود المنظمة الرامية إلى تحقيق الوفورات تقتصر على المجالات المرتبطة بالفئة ٦. وتهدف خطة التنفيذ لتحقيق القيمة مقابل المال إلى تعظيم الأثر الصحي للأموال التي تُنفق. وسوف يجري تجريب النهج وتقديم تقرير عن النتائج إلى الدول الأعضاء.

وأوصت اللجنة بأن يحيط المجلس التنفيذي علماً بالتقرير.

البند ٥ من جدول الأعمال تمويل الميزانية البرمجية (الوثيقة EBPBAC27/3)

١٨- رحّبت اللجنة بالتقرير وأقرّت بشفافية المعلومات المقدمة. وأثنت الدول الأعضاء أيضاً على بوابة الميزانية البرمجية الإلكترونية للمنظمة. ورحّبت اللجنة بالوضع العام الإيجابي للتمويل في الثنائية ٢٠١٦-٢٠١٧.

١٩- وأبدت اللجنة قلقها بشأن مستويات التمويل غير المتساوية بين مجالات البرامج (ولاسيما نقص تمويل الأمراض غير السارية وبرنامج المنظمة للطوارئ الصحية). واستُفسر أيضاً عن المعدّل المنخفض على نحو ملحوظ للتنفيذ المتوقع في بعض الفئات.

٢٠- وأوضحت الأمانة أن البيانات المعروضة في التقرير هي البيانات المسجلة في ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، وأن الأرقام المتوقعة للإيرادات والنفقات تستند إلى المعلومات المتاحة في ذلك التاريخ. وقد سُجّل ٦٠٠ مليون دولار أمريكي من الإيرادات المتوقعة لعام ٢٠١٧ في عام ٢٠١٨، وأُعيدت برمجة ٤٠٠ مليون دولار أمريكي لعام ٢٠١٨. وسيؤدي ذلك إلى خفض الرصيد غير المنفق للثنائية ٢٠١٦-٢٠١٧ بقدر كبير، وسترد المعلومات الكاملة في التقرير النهائي لمراجعة الحسابات الذي سيقدم إلى جمعية الصحة في أيار/مايو ٢٠١٨.

٢١- وفضلاً عن ذلك، فقد أوضحت الأمانة أن التمويل المتأخر والشديد التخصيص يؤثر سلباً على المعدل العام للتنفيذ.

٢٢- وفي هذا الصدد، التمتت اللجنة أيضاً المزيد من المعلومات عن استراتيجيات تعبئة الموارد وسبل زيادة إمكانية التنبؤ بالتمويل واستدامته. وأكدت الأمانة التزامها بالمشاركة مع الدول الأعضاء وسائر الشركاء لتوسيع قاعدة الجهات المانحة، وتحري آليات التمويل الابتكارية لتمويل برنامج العمل العام الثالث عشر.

٢٣- واستجابة للشواغل التي أثارها اللجنة بشأن المسائل المتعلقة بالثقة في المنظمة، سلّطت الأمانة الضوء على أهمية تقديم النتائج وتعزيز المساءلة وزيادة الشفافية كمسار للتقدم.

وأحاطت اللجنة علماً بالتقرير.

البند ٦ من جدول الأعمال المشاركة مع الجهات الفاعلة غير الدول (الوثيقتان م ٢٨/١٤٢ وم ٢٩/١٤٢)

٢٤- ذكّرت الأمانة بأن لجنة الخبراء الاستشاريين المستقلة في مجال المراقبة قد اعترفت بالتحديات التي تواجه التنفيذ الكامل لإطار المشاركة مع الجهات الفاعلة غير الدول. وكانت الأمانة قد قبلت توصيات اللجنة الاستشارية ونفذتها. وكانت قد وضعت خطة مشروع لتنفيذ إطار المشاركة وفقاً لإطار المنظمة الجديد لإدارة المشاريع، تشمل مخطط المشروع وخطة المشروع والمنجزات المستهدفة والأطر الزمنية والمؤشرات. وقد أنشئت مؤخراً لجنة توجيهية لإطار المشاركة مع الجهات الفاعلة غير الدول تخضع لقيادة نائب المدير العام للعمليات المؤسسية، كي تتولى تقديم الإرشادات والإشراف. وقد عُُدّ دليل الموظفين بشأن المشاركة مع الجهات الفاعلة غير الدول الذي يُعد وثيقة داخلية للأمانة، لكي ينقل رسالة قوية عن المشاركة، ونُشر على الموقع الإلكتروني للمنظمة.^١ وكانت الصيغة النهائية لسجل المنظمة الخاص بالجهات الفاعلة غير الدول وأدوات سير العمل الإلكترونية والدليل الخاص بالجهات الفاعلة غير الدول، يجري وضعها.

٢٥- وأقرّت اللجنة بالتقدم المُحرز صوب التنفيذ الكامل لإطار المشاركة وأقرّت بأن الإطار يشجّع على التعاون الهادف ويزيد من الشفافية، ويكفل الحماية للمنظمة في الوقت ذاته. ويلزم إجراء المزيد من العمل لوضع الخطط الاستراتيجية والأدلة والدورات التدريبية، ولتحديد المجالات الاستراتيجية للتعاون. وأشارت اللجنة إلى أنه سيكون من المفيد الحصول أثناء دورة المجلس التنفيذي الثانية والأربعين بعد المائة على وجهات نظر الجهات الفاعلة غير الدول واستقاء آرائها بشأن تنفيذ إطار المشاركة.

٢٦- ورداً على الأسئلة المطروحة، أوضحت الأمانة أن العملية الخاصة بالعناية الواجبة وتقييم المخاطر تنفذ في جميع المشاركات المحتملة، سواء باتّباع الإجراءات المعتادة أو الإجراءات المبسطة. وعند وقوع أحداث الصحة العمومية الحادة على النحو الموضح في اللوائح الصحية الدولية (٢٠٠٥) أو وقوع الطوارئ الأخرى ذات العواقب الصحية، يمكن للمدير العام توخي المرونة وفقاً للفقرة ٧٣ من إطار المشاركة. وأضافت الأمانة أنه يمكن اتّباع عملية سريعة المسار للتقييم في الطوارئ. وأدرجت إرشادات شاملة للموظفين بشأن تلافي تضارب المصالح وإدارته، في دليل الموظفين.

٢٧- ونظرت اللجنة في الاقتراحات بشأن قبول دخول جهات فاعلة غير الدول في علاقات رسمية مع المنظمة، وبشأن تجديد هذه العلاقات أو وضع حد لها.

٢٨- ورداً على الأسئلة، أوضحت الأمانة أن إرجاء المراجعة لا يعني حدوث أي تغيير في وضع العلاقات الرسمية وامتنيازاته. والموجزات وخطط التعاون الخاصة بكل كيان من الكيانات ذات العلاقات الرسمية مع المنظمة متاحة على الموقع الإلكتروني للمنظمة في سجل المنظمة الخاص بالجهات الفاعلة غير الدول.^٢ وفي حين أن وثيقة المجلس التنفيذي لخصّت المعلومات وأُتيحت بجميع اللغات الرسمية، فإن الموجزات والخطط الكاملة لم تُنحَ بجميع اللغات لأسباب تتعلق بالتكلفة.

١ انظر دليل الموظفين بشأن المشاركة مع الجهات الفاعلة غير الدول

(<http://www.who.int/about/collaborations/non-state-actors/en/>)، تم الاطلاع في ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨.

٢ انظر سجل المنظمة الخاص بالجهات الفاعلة غير الدول (<https://publicspace.who.int/sites/GEM/default.aspx>)، تم الاطلاع في ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨.

٢٩- وأقرت اللجنة بأن الأمانة قد نفذت عملها بإخلاص، ووافقت على الاقتراحات بشأن العلاقات الرسمية مع الجهات الفاعلة غير الدول.

وأوصت اللجنة بأن يحيط المجلس التنفيذي علماً بالتقرير الوارد في الوثيقة م ٢٨/١٤٢.

وأوصت اللجنة بأن ينظر المجلس التنفيذي في اعتماد مشروع المقرر الإجرائي الوارد في الفقرة ٣٠ من الوثيقة م ٢٩/١٤٢.

البند ٧ من جدول الأعمال التقييم: أحدث المعلومات وخطة العمل المقترحة للثلاثية ٢٠١٨-٢٠١٩ (الوثيقة م ٢٧/١٤٢)

٣٠- رحبت اللجنة بالنقد المحرز في أعمال التقييم الخاصة بالمنظمة وأيدت خطة العمل المقترحة وأحاطت علماً بأهمية التقييم بالنسبة إلى عملية صنع قرارات الأجهزة الرئاسية وبرامج المنظمة وسياسة تحقيق القيمة مقابل المال. وحثت الأمانة على إجراء المزيد من تقييمات المكاتب القطرية توجيهاً لأعمال المنظمة المقبلة في ضوء الأولويات المحددة في مسودة برنامج العمل العام الثالث عشر للفترة ٢٠١٩-٢٠٢٣.

٣١- وأيدت اللجنة قلقها إزاء المصاعب المالية التي يواجهها مكتب التقييم التابع للمنظمة وأشارت مجدداً إلى ضرورة قياس الموارد المخصصة لوظيفة التقييم في المنظمة مقارنةً بأفضل الممارسات المتبعة في منظومة الأمم المتحدة. وحثت الأمانة على موازنة الموارد البشرية والمالية مع احتياجات التقييم وطلبت توفير معلومات إضافية عن متابعة نتائج التقييم.

٣٢- واقترحت اللجنة أن يجري مكتب التقييم تقييمين إضافيين أحدهما يخص وظائف وضع القواعد والمعايير على المستوى القطري والآخر يتعلق بتنفيذ الرعاية الصحية الأولية. وفيما يتصل بالاقتراح الثاني، أحاطت اللجنة علماً بحدث دولي سيعقد في ألماتي في كازاخستان يومي ٢٥ و٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨ للاحتفال بالذكرى السنوية الأربعين لإعلان ألما- آتا بشأن الرعاية الصحية الأولية. وكان الغرض من ذلك الحدث وما يعقبه من أنشطة أن يؤدي إلى عقد اجتماع رفيع المستوى للأمم المتحدة بشأن التغطية الصحية الشاملة في عام ٢٠١٩. وأحاطت اللجنة أيضاً علماً بأن إقليم الأمريكتين قرر الاحتفال بالذكرى السنوية عبر برنامج استشرافي وأن عدة تقارير قد جُمعت. وستناقش اللجنة مجدداً التقييم في كانون الثاني/يناير ٢٠١٩. وستسترشد تلك المناقشة بحصيلة اجتماع ألماتي وباستعراض التقارير الذي سيجريه إقليم الأمريكتين فيما يتصل بالذكرى السنوية الأربعين لإعلان ألما- آتا.

٣٣- وشجعت اللجنة الأمانة على المثابرة على بذل جهودها الرامية إلى ضمان التعلم التنظيمي من التقييمات المستكملة وطلبت من الأمانة أن تقدم إليها تقريراً عن استجابة الإدارة للاستعراض المستقل لوظيفة التقييم وتقريراً عن سياسة منقحة للتقييم في أيار/مايو ٢٠١٨.

وأوصت اللجنة المجلس التنفيذي بأن يحيط علماً بالتقرير ويعتمد خطة العمل وينظر في اقتراح اللجنة بشأن التقييمين الإضافيين أي التقييم الخاص بوظائف وضع القواعد والمعايير على المستوى القطري والتقييم الخاص بتنفيذ الرعاية الصحية الأولية.

- البند ٨ من جدول الأعمال الموارد البشرية: أحدث المعلومات (الوثيقة EBPBAC27/4)
- البند ٩ من جدول الأعمال تقرير لجنة الخدمة المدنية الدولية (الوثيقة EBPBAC27/5)
- البند ١٠ من جدول الأعمال تعديلات النظام الأساسي للموظفين ولائحة الموظفين (الوثيقتان م ٣٨/١٤٢ وم ٣٨/١٤٢ إضافة ١)
- ٣٤- قدمت الأمانة التقارير عن البنود الثلاثة بتحديث البيانات الواردة في الوثيقة EBPBAC27/4 فيما يتعلق بالتنقل والتكافؤ بين الجنسين.
- ٣٥- وأعربت الدول الأعضاء عن قلقها إزاء ضم جميع بنود جدول الأعمال المتعلقة بالموارد البشرية في إطار مناقشة واحدة واقترحت تكريس المزيد من الوقت لبحث تلك البنود وأقرت بالتالي بدور الموظفين الرئيسي بوصفهم رصيد المنظمة الرئيسي.
- ٣٦- ورحبت اللجنة بالتقدم المحرز في تعزيز تنوع القوى العاملة في المنظمة وشجعت الأمانة على مواصلة العمل من أجل تحسين التوازن بين الجنسين والتصدي لنقص التمثيل الجغرافي على جميع مستويات المنظمة بشكل متوازن.
- ٣٧- وبخصوص التمثيل الجغرافي أحيط علماً بأن الإحصاءات المعنية لا تشمل جميع الموظفين الذين تُدفع أجورهم عبر موارد المنظمة وطلب من الأمانة أن تقدم خيارات لتناول تلك المسألة على النحو الملائم في المستقبل.
- ٣٨- وفيما يخص التنقل طلبت اللجنة من الأمانة أن تتيح المزيد من المعلومات عن اعتماد التنقل الإلزامي في عام ٢٠١٩ بما في ذلك عن مدى إرساء الدعم الإداري اللازم. ورداً على مسألة التنقل، أكدت الأمانة مجدداً التزامها باعتماد التنقل الإلزامي في عام ٢٠١٩. وأحاطت إحدى الدول الأعضاء علماً بأن أمانة الأمم المتحدة علقت مخططها الخاص بالتنقل وحثت الأمانة على إيلاء العناية للأسباب التي دفعت إلى اتخاذ ذلك القرار.
- ٣٩- ورداً على الشواغل التي أعربت عنها بعض الدول الأعضاء بخصوص التعيينات المباشرة الأخيرة، طمأن المدير العام اللجنة بأن القرار اتخذ لضمان تشكيل فريق الإدارة العليا في الوقت المناسب لمساعدته على تنفيذ برنامج عمله الذي انتخب على أساسه. وأشار المدير العام إلى استحالة تحقيق ذلك الهدف دون تعيينات مباشرة. وأحاطت الأمانة علماً بأن التعيينات المباشرة التي قررها المدير العام تتسق مع الممارسة السابقة المتبعة في المنظمة وتتطوي على التشاور مع المديرين الإقليميين وتقتصر على ولاية المدير العام. ولاحظت الأمانة أن التعيينات المباشرة أفضت إلى تشكيل فريق للإدارة العليا يجمع بين الخبرة الخارجية الواسعة النطاق وتجربة المنظمة العظيمة مما حسن بشكل ملحوظ التوازن بين الجنسين والتنوع الجغرافي في المقر الرئيسي.
- ٤٠- وفيما يرتبط بالتوظيف وعلى الرغم من التوقف المؤقت العام المسجل في التعيينات، أشارت الأمانة إلى النظر في الاستثناءات على أساس كل حالة على حدة.
- ٤١- وأفصحت اللجنة عن اعتقادها الراسخ بضرورة أن تنفذ الأمانة قرار لجنة الخدمة المدنية الدولية في الوقت المناسب وعلى النحو الملائم.

٤٢- وبعد أن أعربت اللجنة عن شواغلها، شددت الأمانة على عدم وجود أي تغيير في التزامها بالنظام الموحد للأمم المتحدة. وأكدت أيضاً اعتزامها تنفيذ المرحلة المقبلة من قرار لجنة الخدمة المدنية الدولية بشأن الدراسة الاستقصائية لعام ٢٠١٦ الخاصة بتكلفة المعيشة في جنيف تمثيلاً مع القرار ٢٥٥/٧٢ الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة، بإيلاء العناية لسبل تنفيذ تلك المرحلة.

وأحاطت اللجنة علماً بالتقريرين الواردين في الوثيقتين EBPBAC27/4 و EBPBAC27/5.

وإذ ذكرت اللجنة بالقرار ٢٥٥/٧٢ الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن النظام الموحد للأمم المتحدة، ذكرت الأمانة بواجبها المتمثل في تنفيذ قرار لجنة الخدمة المدنية الدولية بشأن الدراسة الاستقصائية لعام ٢٠١٦ الخاصة بتكلفة المعيشة في جنيف بالكامل على أن يدخل حيز التنفيذ اعتباراً من ١ شباط/فبراير ٢٠١٨.

وفيما يتعلق بالتعديلات المقترحة إدخالها على النظام الأساسي للموظفين ولائحة الموظفين، أوصت اللجنة المجلس التنفيذي بأن يعتمد مشاريع القرارات الواردة في الوثيقة مت ٣٨/١٤٢ أي ما يلي: مشروع القرار ١ الذي يؤكد مراتب الموظفين والتعاريف ومنح التعليم ومنح الاستقرار ومنح الإعادة إلى الوطن والتنقل والإجازة الخاصة والإجازة دون مرتب والاستقالة والاستعراض الإداري وهيئة الطعون العالمية؛ مشروع القرار ٢ بشأن تعديلات النظام الأساسي للموظفين المتعلقة بنواب المدير العام لتقديمه إلى جمعية الصحة العالمية الحادية والسبعين؛ مشروع القرار ٣ بشأن أجور الموظفين في الوظائف غير المصنفة في رتب وأجر المدير العام لتقديمه إلى جمعية الصحة العالمية الحادية والسبعين.

البند ١١ من جدول الأعمال العقارات: أحدث المعلومات عن استراتيجية تجديد مباني جنيف (الوثيقة EBPBAC27/6)

٤٣- نظرت اللجنة في التقرير وأحاطت علماً بالتقدم المحرز في استراتيجية تجديد مباني جنيف. وأكدت الأمانة إيلاء العناية الفائقة لمسائل إمكانية الدخول وضمان أماكن للعمل تسمح بتحقيق أقصى درجة من المرونة والتعاون. وشكرت الأمانة الدول الأعضاء على آلية التمويل المستدام التي وضعت بموجب القرار ج ص ع ٦٣-٧ (٢٠١٠) وأكدت أن المشروع يسير على المسار الصحيح وينبغي تنفيذه في الوقت المحدد وفي حدود الميزانية.

وأحاطت اللجنة علماً بالتقرير.

البند ١٢ من جدول الأعمال اعتماد التقارير واختتام الاجتماع

٤٤- اعتمدت اللجنة تقاريرها.

= = =